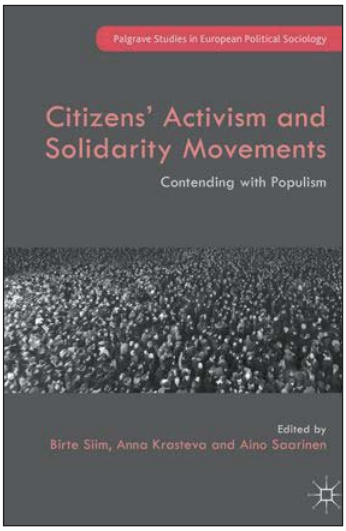

Birte Siim, Aino Saarinen, and Anna Krasteva (eds.).- *Citizens' Activism and Solidarity Movements in Contemporary Europe: Contending with Populism* (Palgrave Studies in European Political Sociology). (London: Palgrave Macmillan, 2019), 308 p.

بيرت سيم، إينو سارينين، وأنا كراستيڤا (إشراف).- نضال المواطنين وحركات التضامن في أوروبا المعاصرة: التعامل مع الشعبوية (لندن: بالگراف ماكميلان، 2019)، 308 ص.

يشكل هذا الكتاب الصادر نهاية 2019، عن دار النشر بالگراف ماكميلان، تحت إشراف كل من بيرت سيم من جامعة آلبورگ بالدانمارك، وإينو سارينين من معهد أليكسانتري في فنلندا، وأنا كراستيڤا، من جامعة بلغاريا الجديدة بصوفيا في بلغاريا، الجزء الختامي لسلسلة من أربعة أجزاء، أنجزت في إطار مشروع موله الاتحاد الأوربي لمناهضة خطاب الكراهية وتنامي الشعبوية.

وانكب هذا التأليف على التحليل النقدي لأوضاع الديموقراطية وحقوق الانسان بدول الاتحاد الأوربي، وتتبّع أساليب اشتغال القوى المناوئة للشعبوية المناهضة للهجرة والإسلام والمثلية. ويستند هذا التحليل على دراسات معمقة لمجموعة متنوعة من الحركات الفاعلة داخل المجتمع المدني، بتسعة بلدان داخل المجموعة الأوروبية؛ تم اختيارها وفق منطق جغرافي، نماذج من بلدان أوربا الشمالية (فنلندا، الدانمارك، والمملكة المتحدة)، ونماذج مما يصطلح عليه أوروبا القديمة (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، والنمسا)، وأخيرا نماذج من أوروبا الوسطى والشرقية (سلوڤينيا وبلغاريا). أما القاسم المشترك بين هذه الدراسات، فهو محاولة الإجابة عن إشكالية تتمحور حول خصائص التوجه الشعبوي اليميني ومميّزاته من جهة، ونضال المجتمع المدني المناوئ من جهة ثانية؟ وكذا الآفاق المستقبلية لهذه القارة المؤسِّسة لحقوق الانسان، والمساواة والحرية في ظل هذا التقاطب؟

ويحتوي هذا المجموع على 308 صفحة، ويتكون من اثنتي عشرة مقالة محررة باللغة الإنجليزية. وقد استُهِل بمقدمة مطوّلة للمشرفِين على تنسيق أعمال تحريره وإعداده للنشر، يمكن اعتبارها مدخلا تأطيريا يهم التحولات التي يعيشها المشهد السياسي في

أوروبا، وتحديدا تنامي الشعبوية والقومية اليمينية (اليمين المتطرف). ولاسيما أمام توسع دائرة هذا التوجه في العقدين الأخيرين وبروز قادة سياسيين، في جل الدول الأوروبية، يدافعون عنه ويعبّرون عن مبادئه بأصوات علنية؛ عبر الترويج لخطاب عنصري يستند أساسا على رفض أمور شتى ومن بينها الحق في الاختلاف والهجرة والإسلام وحقوق المثليّين. وبعد أن تمت إدانة مواقف الكثير من هؤلاء خلال العقد الأول من القرن الحالي، اتجه خطابهم بعد ذلك إلى الدفاع عن القيم الغربية ومبادئ من قبيل حرية الرأي وحرية التعبير؛ ومن الأمثلة على ذلك (قضية الرسوم الكاريكاتورية في الدانمارك، وفي صحيفة "**شارلي إيبدو**" '*Charlie Hebdo*' بفرنسا)، وبذلك وجدت الأحزاب الرئيسية نفسها في وضعية دفاعية.

وجاء المقال الثاني ضمن هذا العمل بعنوان: "تحديات المواطنة وتطور النضال المدني بالدنمارك،" فتم التركيز فيه على دراسة جهود المنظمات المناضلة لمناهضة التمييز والمنافحة عن حقوق المهاجرين واللاجئين. وقد همّ الاستبيان المعتمد أساسا الدانمراكيّين المعارضين للخطابات المناهضة للهجرة والمسلمين وطالبي اللجوء. وعبر دراسة مفصّلة لمفهوم "النضال اليومي" الذي يستخدمه كثير من هؤلاء النشطاء لوصف دوافعهم وراء اتخاذ هذه المواقف. وخلصت الدراسة إلى أن هذا المفهوم يظل مثيرا للاهتمام، بحكم إشارته إلى الهدف المزدوج المتجسد في: "العمل مع ولصالح" الفئات المهمشة والضعيفة. وعلى الرغم من امتداد التيار الشعبوي اليميني، يظل العمل المدني الداعم لحقوق الأقليات نشيطا، ويمكن أن يسهم بفعالية في تجاوز الانقسام والتمايز الذي يحتمل أن يطرح بين المواطن الدانماركي الأصلي وغيره من الوافدين.

أما الدراسة الثالثة التي جاءت بعنوان: "في مناهضة كراهية الغجر، من أجل التنوع والمساواة: استكشاف أشكال نضال 'حركة ضمن حركة' في فنلندا،" فقد تتبّعت المسار الذي عرفته منظمة مدنية اسمها 'حركة ضمن حركة،' وذلك بالتركيز على النشطاء المجندين بغية تحسين ظروف عيش الغجر الوافدين من أوروبا الشرقية. لقد وصلت أعداد مهمة من عناصر هذه الأقلية إلى فنلندا أواخر العقد الأول من القرن الحالي، مستفيدة من حقوق المواطنة في الاتحاد الأوروبي، –بعد أن التحقت به دول أوربا الشرقية بداية هذا القرن–، ومن امتيازات اتفاقية التنقل الحر. وحاول كتاب هذا المقال رصد هذه التجربة النضالية، بتحليل خطاباتها ونقاشاتها، والاهتمام بجهود المنافحة عن قضية الغجر وحقوقهم داخل هذا البلد، ليخلصوا إلى أن أهم أشكال نشاطها تظل هي تقديم

خدمات للأقلية الوافدة، بالتعبئة الجماعية الدوريّة، بل قد يصل الأمر إلى الاحتجاج والعصيان المدني. وهو ما جعلها تمارس ضغوطا كبيرة على اليمين الشعبوي، الذي يشكل طرفا أساسيا في الحكومة، بعد تحقيقه نتائج مهمة في انتخابات 2015، أملا في عرقله مشاريعه بخصوص ترسيخ ما يعرف بقومية الرفاهية، أي حصر الامتيازات على الساكنة الأصلية دون غيرها.

ورصدت الدراسة الرابعة ظهور الشعبوية في المملكة المتحدة كممارسة سياسية جديدة، في حقبة تتسم بالتراجع التدريجي للتوجهات اليسارية والمسيحية ذات النزعة الديمقراطية الاجتماعية. ويتتبّع المقال مسار ثلاثة أحزاب سياسية شعبوية، من خلال التركيز على خطابها السياسي المعتمد لتشكيل عيّنة الأنصار وتعبئتهم. ويُظهر التحليل كيف أن المعطيات التي ولدتها "الشعبوية السلطوية" عند مارگريت تاتشر و"الشعبوية التقدمية" عند توني بلير، قد وفرت أرضية متينة لـ "الشعبوية المتمردة" التي تشكل قاعدة حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) بقيادة بول فاراج، والذي دعا إلى مواجهة "الشعب للنخبة،" وانتقد بشدة سياسة الاتحاد الأوروبي والهجرة من أوروبا الشرقية، ودافع عن خروج بريطانيا من الاتحاد. ومن جهة ثانية، يناقش هذا البحث كيف انعكست المواجهة بين الأحزاب الشعبوية والحركات المعارضة لها، على تطور المواقف والسياسات والاستراتيجيات المناهضة للعنصرية والميز على المستوى الفردي والجماعي.

وركزت الدراسة الخامسة على حالة النمسا التي ظهر بها حزب شعبوي يمني قوي، هو حزب الحرية النمساوي (FPÖ)، منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وقد اهتمت بمعالجة استراتيجية هذا الحزب بعد التحاق النمسا بالاتحاد الأوربي عام 1995، إذ راهن بعدها على تكريس المبدأ القائل بـ "نحن ضد الآخرين،" على أساس العرق والجنسية؛ والمقصود بالآخرين المسلمين، وبقية عناصر النخبة السياسية والمثليين وأعضاء الاتحاد الأوروبي. وأثارت محاولة تكريس هذا الحزب لـ"عنصرية مؤسساتية" مناهضة للمهاجرين، ردود فعل مضادة داخل المجتمع المدني النمساوي. غير أن الدراسة توضح أن هذا الأمر يصطدم بامتداد الشعبوية اليمينية داخل المنظمات السياسية، بحكم أن الهيكلة النيوليبرالية للبلاد أتاحت كثيرا من الفرص أمام هذا التيار.

وتناولت الدراسة السادسة موضوع التجربة الألمانية تحت عنوان: "ما زلنا هنا وسنبقى! التعبئة التي يقودها اللاجئون ونضالهم من أجل الحقوق في ألمانيا." وتعد ألمانيا

حالة خاصة في هذا الصدد، بعد ظهور أشكال نضالية جديدة تخص حقوق المهاجرين، مقارنة مع ما كان عليه الأمر في الماضي. ويرصد هذا المقال سياقات ظهور هذه المنظمات المدنية والصراعات التي خاضتها، لا سيما في المجالات الحضرية مثل هامبورگ وبرلين، في مواجهة مع اليمين الشعبوي الحديث النشأة، من أجل المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية. وقد نبّه المقال إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل هذه الهيئات، تظل مكاسبها محدودة، بحكم افتقارها للتوجيه الاستراتيجي والتماسک والاستمرارية في مختلف مراحل التعبئة.

وانصبت الدراسة السابعة على التجربة الفرنسية التي تعيش على إيقاع تحول البراديگمات في سياسات مناهضة العنصرية والميز. إذ تواجه الحركات المدافعة عن هذا التوجه منعطفا يرتبط ببروز توجه فكري وسياسي محافظ يرفض مطالبها باسم الهوية الفرنسية. وبذلک تظل هذه التجربة متسمة بالتناقض، إذ في الوقت الذي تتطور فيه التعبئة المناهضة للعنصرية بعد أن كيّفت فرنسا نهجها القانوني مع توجيهات الاتحاد الأوروبي، يحقق اليمين المتطرف بهذا البلد امتداد سياسيا ملحوظا، وتتوسع دائرة الأفكار ذات النزعة المحافظة القوية على مستوى النقاش. وقد استهدفت حقوق المثليّين لأول مرة في مظاهرات ضخمة اعترضت على السماح بزواج المنتمين لهذه الفئة، مما أثار نقاشات وخلافات داخلية جديدة زادت من عرقلة توحيد صفوف هذه المنظمات، وإتاحة فرص الاستماع إليها، وحدَّت من قدرتها على الترويج لمبادئ الجمهورية الفرنسية وفي مقدمتها التعددية الثقافية والاعتراف بحقوق الأقليات.

واتجهت الدراسة الثامنة إلى تسليط الضوء على حالة إيطاليا التي تعيش حقبة ما بعد الشعبوية إثر فقدان برلسكوني التدريجي لجاذبيته السياسية. لكن تؤكد المقالة أن الحركات المناهضة للعنصرية وخطاب الكراهية، وكذا بعض النقابات والمنظمات الدينية، تواجه تحديات كبيرة بعد ثماني سنوات من الأزمة الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، والحد من تطلعات دولة الرفاهية. وتبيّن أن العداء تجاه المهاجرين غالبا ما يترتب عن الصراع المحتدم بين الفقراء المحليين للاستفادة من نظام الرعاية الاجتماعية. وبذلک تسجل وجود صعوبة في فصل المعارک المعادية للعنصرية عن الانتقاد الواسع للنظام "النيوليبرالي" الحالي.

واهتم الجزء الأخير من هذا الكتاب بدول من وسط أوروبا وشرقها، أو ما يسمى بأوروبا الجديدة. وتناولت الدراسة التاسعة، الأسس النظرية لظهور المجتمع المدني في

بلغاريا بعد انهيار الشيوعية، ونضالها الصعب في مواجهتها موجة غير مسبوقة في هذا البلد من الخطابات الداعية إلى ترسيخ القومية وكراهية الأجانب ورفض الاختلاف. وفي ذات الإطار عالجت الدراسة اللاحقة الحركات النسائية في سلوڤينيا بعد زوال الاشتراكية. وانطلاقا من أطروحة مفادها أن الحركات الاجتماعية ليست مجرد تعبير عن احتجاجات فردية، بل إنها فرص لخلق أنماط تفكير جديدة. وبذلك تتناول الحركات النسائية على أساس اعتبارها بدائل للأبوية والنيوليبرالية والعنصرية. وقد خاضت غمار مناقشات جماعية مع مختلف أنصار الحركات النسائية لفهم تصوراتهم للديموقراطية ودلالات النضال المناهض للعنصرية. كما سلطت الضوء على الإجراءات المعتمدة في النضال واستراتيجية المقاومة. وعلى الرغم من أن اليمين المتطرف والفاعلين الوطنيين اتخذوا، بعد انهيار الشيوعية، أشكالاً أكثر استبدادية، ينتهي كلا البحثيْن بنبرة متفائلة تفيد بإمكانية نجاح التجربتين في الحد من خطاب العنصرية والشوڤينية.

وفي الأخير حاول المشرفون على تنسيق مواد هذا الكتاب صياغة بناء تركيبي، عملوا من خلاله على رصد تحديات النشاط المدني في سياق الامتداد الواسع للشعبوية وتواتر أزمات الأنظمة الديموقراطية. وقد أجمعوا على أن الرهان الأساسي سيظل متمحورا حول كيفية تحويل هذه الأشكال المتنوعة من النشاط المدني، والتي تعمل حتى الآن على هامش المجتمع، إلى تحالفات وبرامج سياسية ذات أبعاد أوسع وأقوى. كما سجل البحث الختامي الوارد ضمن هذا المجموع أن إحدى الإسهامات الرئيسية للكتاب هي محاولت خلق حوار مفتوح بين الدراسات المتعلقة بالحركات الاجتماعية والدراسات الخاصة بقضية المواطنة، مع ضرورة الحرص على تسليط الضوء على بعض التجديدات الأساسية في هذين المجالين. كما نبهت صاحبة المقال إلى أن الحركات الاجتماعية المهتمة بحقوق المهاجرين القسريين نادرًا ما تأتّى تحليلها، بحكم تركيز معظم الدراسات المهتمة بالحركات الاجتماعية بشكل أساسي على القوى الفاعلة الجديدة في عالم ما بعد المادية.

إبراهيم أيت إزي
باحث في التاريخ، مراكش